31 مايو 2025
ملخص البحث:

التقرير الشهري عن أداء الاقتصاد والأسواق المالية

أنهى المؤشر العام لبورصة الكويت تعاملات شهر مايو 2025 بارتفاع شهري نسبته 1.9% ليغلق عند مستوى 8,112.5 نقطة، بدعم من أداء الأسهم القيادية والمتوسطة. وسجل مؤشر السوق الأول مكاسب قوية بنسبة 2.9%، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2.6% خلال الشهر. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام، لا تزال جميع المؤشرات في المنطقة الإيجابية، حيث صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 12.3%، تلاه المؤشر العام بنسبة 10.2%، بينما اقتصر ارتفاع السوق الرئيسي على 0.9%. وعلى مستوى أداء الأسهم، تصدرت شركة أركان الكويت العقارية قائمة الرابحين بارتفاع شهري قدره 38.1%، تلتها شركة طيران الجزيرة بنسبة 36.7%، ثم شركة يونيكاب بنسبة 24.8%. أما في جانب الخاسرين، فتصدرت شركة كويت بزنس تاون التراجعات بهبوط نسبته 29.2%، تلتها كل من البنك التجاري الكويتي وشركة أولى للوقود بانخفاض نسبته 21.9% و19.8% على التوالي. تعود أسباب هذا الارتفاع في السوق الكويتي، وتحديداً في السوق الأول، إلى حالة الترقب الإيجابية المصاحبة لإقرار قانون الدين العام الجديد، بالإضافة إلى قانون الرهن العقاري الذي يُتوقع أن يسهم في تنشيط السوق العقاري ورفع مستويات السيولة. كما شهدت السوق مؤخراً عمليات شراء ملحوظة من قبل مستثمرين أجانب على الأسهم القيادية، مما دعم أداء المؤشر العام وعزز من ثقة المستثمرين في السوق المحلي. سجلت المؤشرات القطاعية في بورصة الكويت أداءً إيجابياً خلال مايو 2025، حيث تصدّر قطاع السلع الاستهلاكية قائمة الرابحين بمكاسب مزدوجة بلغت 16.2%، مدعوماً بارتفاع أسهم ميزان القابضة بنسبة 17.1% والنقل والاستثمار بنسبة 3.0%. وجاء قطاعا الطاقة والصناعة في المرتبتين الثانية والثالثة بمكاسب بلغت 6.9% و3.8% على التوالي، مدفوعين بارتفاع قوي في سهم نابيسكو بنسبة 21.2% وسهم بيت الطاقة بنسبة 8.0%. في المقابل، تصدّر قطاع الخدمات العامة قائمة الخاسرين بتراجع بلغ 3.4% نتيجة انخفاض سهم شمال الزور، يليه قطاع التكنولوجيا بتراجع 3.2% وقطاع الرعاية الصحية بنسبة 1.4% نتيجة انخفاض سهم عيادة الميدان. أما القطاع المصرفي، فسجل مكاسب بنسبة 1.6% مع تسجيل ستة من أصل تسعة بنوك مدرجة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بقيادة بنك برقان بنسبة 12.4%، وبنك وربة بنسبة 11.3%، وبنك الكويت الدولي بنسبة 5.8%. كما حقق قطاع الاتصالات أداءً إيجابياً مدعوماً بنتائج مالية قوية لمعظم مكوناته. تراجعت وتيرة التداول في بورصة الكويت خلال مايو 2025 مقارنة بالشهر السابق، حيث انخفض إجمالي حجم الأسهم المتداولة بنسبة 13.8% ليبلغ 7.4 مليار سهم مقابل 8.6 مليار سهم في أبريل 2025. كما تراجعت قيمة التداول بنسبة 9.2% لتصل إلى 1.8 مليار دينار كويتي مقابل 2.0 مليار دينار في الشهر السابق. وتصدر سهم شركة الصفاة للاستثمار قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم بـ462.7 مليون سهم، تلاه سهم KBT وبنك وربة بـ320.6 مليون و320.4 مليون سهم على التوالي. أما من حيث قيمة التداول، فقد تصدر بيت التمويل الكويتي القائمة بـ197.5 مليون دينار، تلاه بنك الكويت الوطني وشركة الديرة للاستثمار بـ110.4 مليون و75.6 مليون دينار كويتي على التوالي.

- أظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء ارتفاعا في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين «التضخم» محليا بنسبة 2.25 % بنهاية أبريل الماضي على أساس سنوي. وقالت «الإحصاء» في بيانات لـ«كونا» إن معدل التضخم في الكويت ارتفع في ابريل الماضي بنسبة 0.15 % على أساس شهري مقارنة بشهر مارس الماضي.

- انخفضت قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي للكويت خلال شهر مايو 2025 عند 53.9 نقطة، مقابل 54.2 نقطة في مستواه بالشهر السابق له، ولكنه ظل أعلى من المستوى المحايد، ما يُشير إلى تحسن ظروف الأعمال التجارية وتحسن القطاع الخاص غير المنتج للنفط تحسناً مستمراً منذ سبتمبر 2024.

- استقرار في صافي ربح القطاع البنوك الخليجية خلال الربع الأول 2025، بارتفاع 7.1 في المئة على أساس ربع سنوي و8.6 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 15.6 مليار دولار، وإلى أعلى مستوياته على الإطلاق.

- أفادت شركة «إي إف جي هيرميس» في تقرير صدر عنها حديثاً أن عملية صُنع القرار في الكويت تحسّنت بشكل ملحوظ، مشيرة إلى أن التركيز الآن ينصب على المشاريع الحكومية وعلى إقرار القوانين الرئيسية، بما في ذلك «التمويل والسيولة» الذي صدر في مارس 2025، والتمويل العقاري المتوقع صدوره قريباً جداً. وتوقعت «هيرميس» أن تعزّز هذه البيئة النمو الائتماني للقطاع

المصرفي على مدى عدة سنوات، على غرار دول الخليج الأخرى، وهي زيادة كبيرة عن النمو المنخفض إلى المتوسط من رقم واحد الذي شهده القطاع السنوات الأخيرة، مرجحة زيادة القروض العقارية من إجمالي تمويلات البنوك 30 في المئة بحلول 2030، وهذا يعني زيادة سنوية تُقارب 6 في المئة، وأن يبدأ هذا التأثير في الظهور اعتباراً من 2026، ما يُضاعف تقريباً نمو القروض الأساسية في القطاع.

- علمت «الأنباء» عبر مصادر أن وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام أصدرت قرارا وزاريا بتفويض بنك الكويت المركزي في إجراءات الاقتراض العام داخل الكويت، والهيئة العامة للاستثمار بذات الاختصاص من السوق العالمي، وذلك لصالح وزارة المالية.

- كشف مدير إدارة الدين العام بوزارة المالية فيصل المزيني، أن الكويت تعتزم اقتراض 3 إلى 6 مليارات دينار خلال السنة المالية 2025 /2026، لتمويل عدد من المشروعات التنموية، مشيراً إلى أن ذلك سيكون من الأسواق العالمية والمحلية.

- كشفت أحدث نشرة شهرية، صادرة من البنك المركزي الكويتي، إلى ارتفاع رصيد احتياطي النقد الاجنبي خلال شهر أبريل من العام الحالي 2025، إلى مستويات 13.02 مليار دينار مقارنة بـ12.61 مليار دينار في نهاية شهر مارس بنمو نسبته 3.2%، بما قيمته 406.5 ملايين دينار.

- ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أنه بعد انكماش اقتصاد الكويت 2.6% العام الماضي نتيجة لتراجع إنتاج النفط، من المتوقع أن يعود لتسجيل معدلات نمو إيجابية هذا العام. وتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي 2.5%، على خلفية المكاسب المستمرة في قطاعات التكرير والعقارات والمشاريع، إضافة إلى تزايد زخم الإصلاحات الحكومية ومبادرات الاستثمار. وإلى جانب نمو إنتاج النفط، يتوقع أن يصل إجمالي النمو الاقتصادي إلى 1.9% خلال العام الجاري، مسجلاً أول معدل نمو إيجابي منذ 2022.

- قررت إدارة التنفيذ بوزارة العدل في الكويت عدم اعتماد بيع الاوراق المالية الغير مدرجة التابعة لشركة الامتياز والذي تم سابقاً. ويعاد الحال إلى ما كان عليه ويحدد لبيعها تاريخ 2025/6/16 وذلك بعد أن تبين أن الخليجية لحفظ الأوراق لم تبين سلفاً أن بعض الأسهم الغير مدرجة مرهونة لدى دائنين.

- ذكرت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «فيتش» في تقرير جديد أن تغيرات أسعار النفط ستؤثر بدرجات متفاوتة على الماليات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تؤثر بشكل كبير في تصنيفاتها الائتمانية. وتناول تقرير الوكالة تأثير سيناريوهات أسعار النفط المختلفة على عجز الموازنة، ونسب الدين الحكومي، واحتياجات إصدارات الديون في جميع أنحاء المنطقة. وحسب التقرير، تتوقع «فيتش» أن تسجل معظم ميزانيات دول الخليج ومنها الكويت فوائضاً في 2025 إذا بلغ متوسط سعر خام برنت 65 دولاراً للبرميل، بينما يتوقع أن تسجل السعودية (A+/مستقر)، والبحرين (B+/سلبي)، وسلطنة عمان (BB+/إيجابي) عجزاً مالياً في ظل هذا السيناريو.

- قال تقرير لبنك الكويت الوطني، إن الائتمان الاستهلاكي سجل نمواً ضعيفاً بنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي، لكن البيانات التاريخية تشير إلى أن النصف الثاني من العام عادة ما يشهد تحسناً ملحوظاً، كما حدث عامي 2023 و2024، إذ تحقق أكثر من 70% من النمو المسجل في عام 2024 خلال النصف الثاني فقط.

- سجل إجمالي الناتج المحلي للكويت تراجعاً خلال 2024 بنسبة 3.3% وبنحو 1.663 مليار دينار ليصل 49.14 مليار، مقارنة مع 50 ملياراً 2023، ويأتي ذلك مدفوعاً بصورة رئيسية من تراجع أسعار النفط والتي أثرت على حجم الناتج المحلي النفطي بصورة ملحوظة، مع ارتفاع في حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

ملخص حركة التداول:

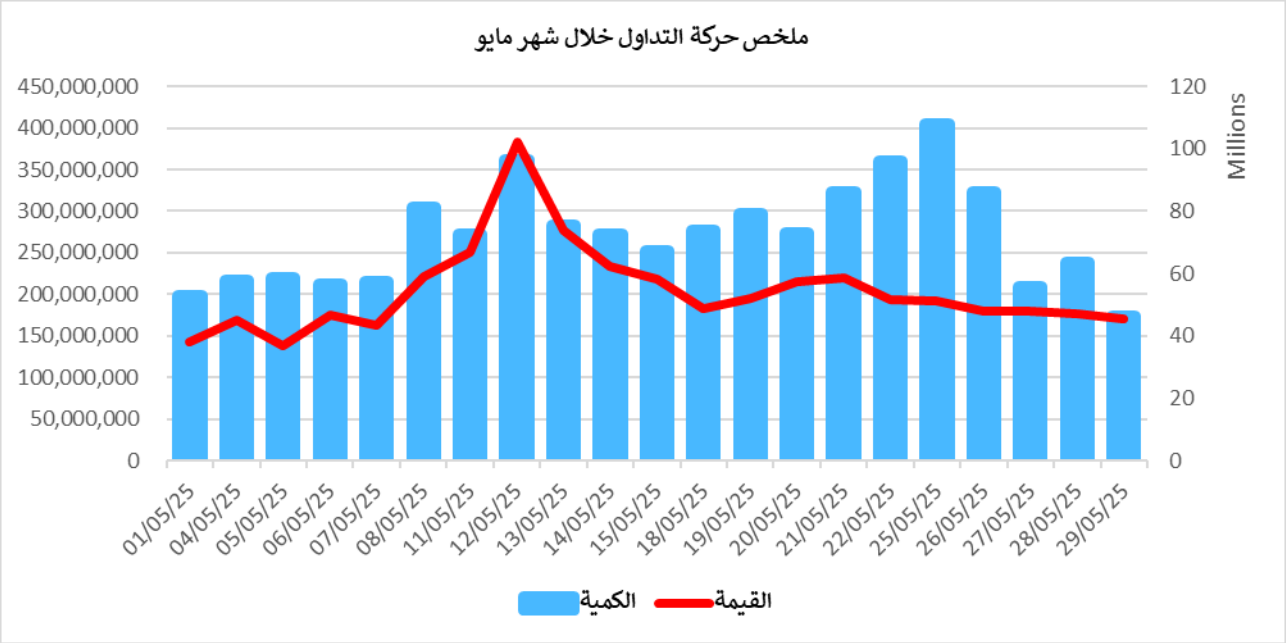

أداء مؤشرات السوق:

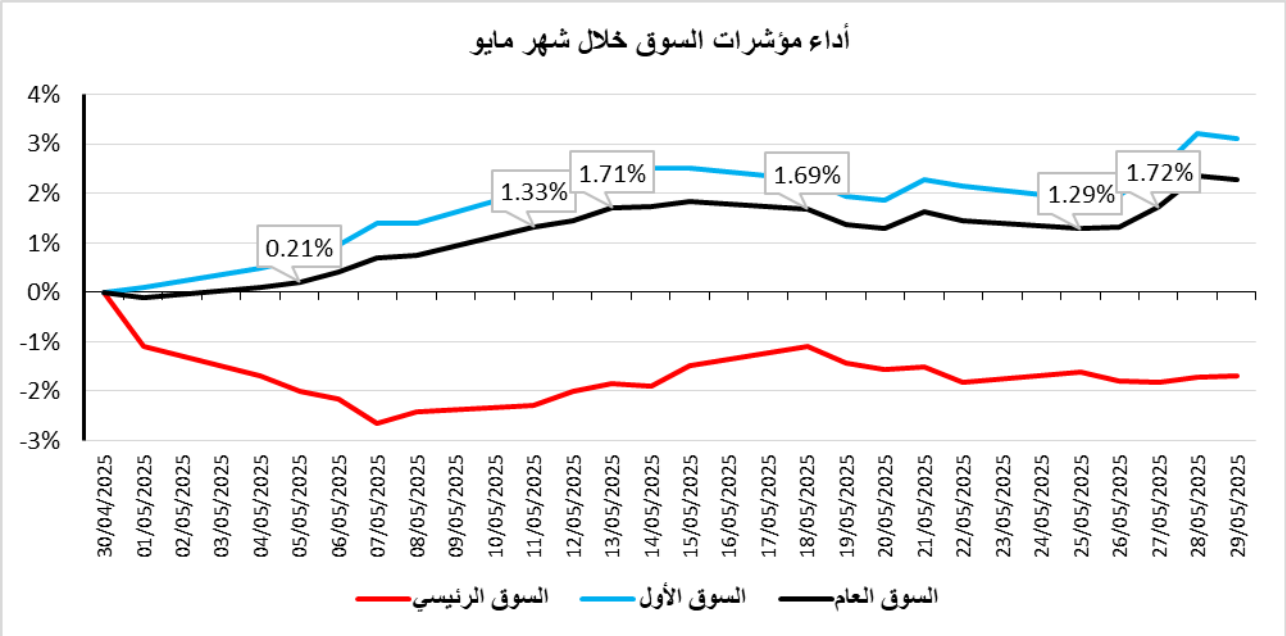

أرباح الربع الأول:

الشركة	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2024	YoY	QoQ
بنك الكويت الوطني	134,083	143,098	146,581	-9%	-6%
بيتك	168,109	118,873	162,845	3%	41%
برقان	10,682	13,153	10,139	5%	-19%
بنك بوبيان	26,481	23,274	24,992	6%	14%
الخليج	9,353	19,950	12,874	-27%	-53%
بنك وربة	5,513	7,512	4,735	16%	-27%
هيومن سوفت	9,925	10,850	10,361	-4%	-9%
طيران الجزيرة	4,716	(4,176)	(2,698)	-275%	213%
أريد	18,260	7,295	11,899	53%	150%
زين	48,470	45,000	29,224	66%	8%
علي الغانم للسيارات	7,514	7,774	6,317	19%	-3%

أسواق الخليج ومصر

السوق المالية السعودية:

سجل مؤشر السوق السعودي (تاسي) انخفاضًا بنسبة 5.8% خلال شهر مايو 2025، ليغلق عند مستوى 10,990.4 نقطة. وقد أدى هذا التراجع الشهري إلى تعميق الأداء السلبي منذ بداية العام، حيث سجل المؤشر انخفاضًا بنسبة 8.7% منذ بداية عام 2025، ليُعد من بين أسوأ الأسواق أداءً في المنطقة. من حيث الأداء القطاعي، هيمن الطابع السلبي على السوق، حيث تراجعت أسعار أسهم 21 من أصل 22 قطاعًا خلال مايو. وكان قطاع المرافق العامة الأكثر تراجعًا بانخفاض حاد بلغ 16.9%، تلاه قطاع الإعلام بنسبة 15.1% وقطاع العقارات بنسبة 11.0%. أما القطاع الوحيد الذي سجل مكاسب، فكان قطاع السلع الرأسمالية، مرتفعًا بنسبة 2.2%. أما القطاعات القيادية مثل البنوك والطاقة، فقد سجلت تراجعًا بنسبة 5.8% و1.5% على التوالي، بينما هبط قطاع الاتصالات بنسبة 9.8%. شهدت التداولات في السوق نشاطًا متراجعًا خلال مايو، حيث انخفض حجم الأسهم المتداولة بنسبة 20.8% على أساس شهري ليصل إلى 5.3 مليار سهم، مقارنة بـ 6.7 مليار سهم في أبريل 2025. كما انخفضت قيمة التداول بنسبة 3.6% لتبلغ 119.8 مليار ريال مقارنة بـ 124.2 مليار ريال في أبريل، بمتوسط يومي تجاوز 5.4 مليار ريال. بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق السعودية بنهاية مايو 2025 نحو 9.2 تريليون ريال سعودي، متأثرة بالأداء السلبي للمؤشر والقطاعات الكبرى.

- نما اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 2.7% خلال الربع الأول من عام 2025، مدفوعًا بنمو قوي في القطاع غير النفطي الذي سجل ارتفاعًا بنسبة 4.4%، في حين تراجع القطاع النفطي بنسبة 11.2% نتيجة خفض الإنتاج. ويعكس هذا النمو استمرار تنويع الاقتصاد السعودي وتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

- سجلت ميزانية المملكة للربع الأول من عام 2025 إيرادات بقيمة 263.6 مليار ريال، مقابل مصروفات بقيمة 322.3 مليار ريال، بعجز بلغ 58.7 مليار ريال. وبلغت إيرادات النفط 147 مليار ريال، تشكل 55.8% من إجمالي الإيرادات، مما يعكس استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية رغم تنامي مساهمة القطاعات غير النفطية.

- أفادت بلومبرغ أن الولايات المتحدة تتجه إلى تعزيز وصول السعودية إلى رقائق الذكاء الاصطناعي المتقدمة، في إطار توسيع التعاون التقني بين البلدين ودعم تطلعات المملكة في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- استقر معدل التضخم السنوي في المملكة عند 2.3% في أبريل 2025، دون تغيير عن شهر مارس. جاء الاستقرار مدعومًا بثبات أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز، في حين ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1.4% على أساس سنوي.
- وقعت شركة أرامكو السعودية اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركات أمريكية بقيمة تقارب 90 مليار دولار، تشمل مجالات الطاقة، التصنيع، وتقنيات الاستدامة، في خطوة تعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتدعم سلاسل الإمداد المحلية.
- وقع صندوق الاستثمارات العامة مذكرة تفاهم مع شركة فرانكلين تمبلتون لاستثمار 5 مليارات دولار في أسواق المال السعودية، بهدف تعزيز السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية.
- شهدت العلاقات الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة تطورًا لافتًا، حيث تم توقيع صفقة أسلحة ضخمة، إلى جانب انعقاد قمة أمريكية سعودية ركزت على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين.
- سجل قطاع النقل الجوي في المملكة نموًا قويًا خلال عام 2024، حيث بلغ عدد المسافرين 128 مليون مسافر، بينما وصلت الشحنات الجوية إلى 1.2 مليون طن، في مؤشر على تنامي دور المملكة كمركز إقليمي للنقل والخدمات اللوجستية.
- أعلنت شركة السعودي الفرنسي كابيتال عن تحديد سعر الطرح العام لشركة طيران ناس عند 80 ريالاً للسهم، في خطوة تمهد لإدراج الشركة في السوق المالية السعودية.
- وافقت هيئة السوق المالية على زيادة رأس مال شركة أكوا باور عبر طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة 7,125 مليون ريال، وذلك لدعم خطط الشركة التوسعية في مشاريع الطاقة والمياه.
- ارتفع مؤشر مدراء المشتريات في السعودية ليسجل 55.8 نقطة، خلال شهر مايو، مقابل 55.6 نقطة، خلال شهر أبريل، وهو أعلى من مستوى الـ 50 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش لشركات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط.

أرباح الربع الأول:

الشركة	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2024	YoY	QoQ
الراجحي	5,906	5,516	4,405	34%	7%
بنك البلاد	700	790	643	9%	-11%
بنك الانماء	1,508	1,529	1,315	15%	-1%
بنك الجزيرة	361	280	300	20%	29%
البنك الأهلي	6,022	5,557	5,040	19%	8%
بدجت	83	72	70	18%	15%
جرير	217	272	219	-1%	-20%
المراعي	731	431	692	6%	70%

أسواق الإمارات:

سجل مؤشر سوق دبي المالي(DFM) ارتفاعًا بنسبة 3.27% خلال شهر مايو 2025، ليغلق عند 5,480.5 نقطة. دفع هذا الأداء الشهري المكاسب منذ بداية العام عند 6.24%. من حيث الأداء القطاعي، شهدت جميع القطاعات الثمانية نموًا خلال الشهر. في المقابل، سجل مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية(FTSE ADX) ارتفاعًا بنسبة 1.58% خلال شهر مايو 2025، ليغلق عند 9,685.1 نقطة. دفع هذا الأداء الشهري المكاسب منذ بداية العام عند 2.83%. كان الأداء عبر المؤشرات القطاعية العشرة في السوق منقسمًا بالتساوي، حيث سجلت خمسة مؤشرات خسائر، في حين حققت المؤشرات الخمسة الأخرى مكاسب. استقطبت الأسهم المحلية سيولة خلال مايو وصلت إلى 45.7 مليار درهم، موزعة بواقع 30.6 مليار درهم في سوق أبوظبي و15.1 مليار درهم في سوق دبي. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم إلى 3.88 تريليون درهم في نهاية مايو، موزعة بواقع 2.928 تريليون درهم لسوق أبوظبي للأوراق المالية و952.1 مليار درهم لسوق دبي المالي.

- سجّل مؤشر مديري المشتريات في الإمارات (PMI) تراجعًا في مايو 2025 إلى 53.3 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ 44 شهرًا، ما يعكس تباطؤ وتيرة النمو في القطاع الخاص غير النفطي. ومع ذلك، ظل المؤشر فوق مستوى 50 نقطة، مما يشير إلى استمرار التوسّع في النشاط الاقتصادي، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالأشهر السابقة.

- ارتفع التوظيف في القطاع الخاص الإماراتي خلال أبريل رغم تباطؤ الإنتاج، في إشارة إلى استمرار مرونة سوق العمل، مع تسجيل توسع في أنشطة التوظيف للشهر الخامس على التوالي وفقًا لمؤشر PMI. أظهر مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الإمارات استقرار النمو عند 55.3 نقطة في أبريل، مما يعكس استمرار قوة الطلب المحلي رغم تباطؤ نسبي في وتيرة الإنتاج مقارنة بالأشهر السابقة.

- ارتفعت نسبة مشاركة المستثمرين الأجانب في سوق دبي المالي إلى 85%، مدعومة بالتعديلات التنظيمية وزيادة جاذبية السوق أمام المستثمرين الدوليين.

- قفزت قيمة المبايعات العقارية في دبي إلى 62.1 مليار درهم خلال أبريل 2025، بارتفاع قوي بنسبة 94% على أساس سنوي، مدعومة بزيادة الطلب من المستثمرين المحليين والأجانب على العقارات السكنية والتجارية.

- أُطلق مجمّع الذكاء الاصطناعي الإماراتي - الأمريكي بسعة قدرها 5 جيجاوات، في خطوة تهدف إلى ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي للذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء.

- أُبرمت صفقات تفوق قيمتها 200 مليار دولار بين الإمارات والولايات المتحدة خلال مايو، شملت قطاعات متنوعة مثل الطاقة، الدفاع، التكنولوجيا والبنية التحتية، مما يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

- وقعت موانئ دبي مذكرة تفاهم لتطوير ميناء طرطوس السوري بقيمة 800 مليون دولار، ضمن خططها للتوسع في الموانئ الإقليمية وتعزيز حضورها في أسواق شرق المتوسط.

- ارتفعت الأرباح المجمعة لشركات سوق دبي المالي إلى 22.18 مليار درهم بنهاية الربع الأول 2025، بنمو نسبته 11% على أساس سنوي، مدعومة بتحسن أرباح قطاعي البنوك والعقار.

- سجلت الأرباح المجمعة لشركات سوق أبوظبي للأوراق المالية نموًا بنسبة 9% خلال الربع الأول 2025 لتصل إلى 34.45 مليار درهم، مدفوعة بأداء قوي في قطاعات الطاقة، البنوك والاتصالات.

أرباح الربع الأول:

الشركة	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2024	YoY	QoQ
بنك الامارات الوطني	6,214	3,983	6,702	-7%	56%
بنك أبوظبي الأول	5,125	4,189	4,151	23%	22%
أبوظبي الاسلامي	1,616	1,389	1,357	19%	16%
بنك ابوظبي التجاري	2,447	2,572	2,140	14%	-5%
المشرق	1,756	3,143	2,007	-13%	-44%
اعمار	3,709	4,991	2,921	27%	-26%
بنك دبي التجاري	828	799	701	18%	4%
بنك دبي الاسلامي	1,740	2,634	1,593	9%	-34%
بروج	279	326	271	3%	-15%
دو للاتصالات	722	585	603	20%	24%

السوق القطرية:

نذ بداية عام 2025 وحتى نهاية مايو، سجلت بورصة قطر أداءً سلبيًا طفيفًا، حيث تراجع المؤشر العام بنسبة 1.02% مقارنة بإغلاقه في نهاية عام 2024 عند مستوى 10,571.09 نقطة، ليصل إلى 10,463.04 نقطة بنهاية تعاملات 29 مايو. يعكس هذا التراجع المحدود ضغوطًا متواصلة من تقلبات الأسواق العالمية، وعمليات جني أرباح على الأسهم القيادية، رغم الدعم الذي وفرته توقعات أرباح إيجابية لبعض الشركات الكبرى. هذا الأداء يعكس حالة من الترقب لدى المستثمرين، وسط توازن بين المحفزات الإيجابية والتحديات الإقليمية والعالمية. خلال شهر مايو 2025، شهدت بورصة قطر أداءً مستقرًا نسبيًا، حيث أغلق المؤشر العام عند مستوى 10,463.04 نقطة في نهاية تعاملات 29 مايو، مقارنة بـ10,459.88 نقطة في نهاية أبريل، مسجلاً ارتفاعًا طفيفًا قدره 3.16 نقطة، أي بنسبة 0.03%. هذا الاستقرار يعكس توازنًا بين العوامل الإيجابية مثل توقعات الأرباح الإيجابية وتحسن معنويات المستثمرين، والعوامل السلبية مثل التقلبات في الأسواق العالمية.

- تراجع مؤشر مديري المشتريات في قطر خلال شهر أبريل نيسان 2025 إلى 50.7 نقطة، مقابل 52 نقطة في مارس آذار، متأثراً بانخفاض الطلبات الجديدة وتباطؤ نمو سوق العمل، ليسجل بذلك أدنى قراءة له في ثلاثة أشهر. في المقابل، شهد النشاط التجاري تحسناً مدفوعاً بأداء قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات وتجارة الجملة والتجزئة، فيما استمر قطاع الإنشاءات في تمثيل نقطة ضعف، رغم أن أنشطة البناء أظهرت بعض مؤشرات الاستقرار.

- أظهرت دراسة أن إجمالي الأرباح الصافية للسوق ارتفعت بشكل طفيف خلال الربع الأول 2025 لتصل إلى 13.23 مليار ريال، مقارنة بـ 13.11 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق . وجاء ارتفاع الأرباح خلال الربع الأول 2025 نتيجة التحسن لأغلبية نتائج القطاعات، وعلى رأسها كل من "قطاع العقارات" و"قطاع التأمين" و"قطاع الاتصالات" بنسب 19%، و9%، و6% على التوالي، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

- أعلنت الخطوط الجوية القطرية عن صفقتين تاريخيتين لشراء طائرات عريضة البدن ومحركات مع شركتي بوينغ وجنرال إلكتريك

- أعلن وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة أن المرحلة الأولى من مشروع توسعة «حقل الشمال الشرقي» ستبدأ الإنتاج في منتصف عام 2026 ويُعد مشروع «حقل الشمال» أكبر مشروع للغاز قيد الإنشاء على مستوى العالم، وينقسم إلى ثلاث مراحل تهدف مجتمعة إلى رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن حالياً إلى 142 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030.

أرباح الربع الأول:

الشركة	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2024	YoY	QoQ
بنك قطر الوطني	4,260	4,006	4,143	3%	6%
مصرف قطر الاسلامي	985	1,340	955	3%	-27%
مصرف الريان	408	219	406	0%	86%
البنك التجاري	651	691	802	-19%	-6%
أوريدو	960	513	913	5%	87%
قامكو	134	187	86	57%	-28%

السوق المصرية :

في نهاية شهر مايو 2025، أغلق المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس 30" عند مستوى 32,696.79 نقطة، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة 1.78% خلال الشهر، مقارنة بإغلاقه في نهاية أبريل عند 32,126.22 نقطة. وعلى أساس سنوي منذ بداية عام 2025، يكون المؤشر قد حقق ارتفاعًا بنسبة 10.69%، حيث كان قد بدأ العام عند مستوى 29,540.00 نقطة.

- في 22 مايو، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري خفض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 100 نقطة أساس، ليصل سعر عائد الإيداع إلى 24% والإقراض إلى 25%. يأتي هذا القرار في ظل تباطؤ التضخم وتحسن النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو 5.0% في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ4.3% في الربع السابق.

- في 23 مايو، أعلن وزير المالية أحمد كجوك عن ثلاث أولويات للسياسات المالية تهدف إلى دفع النشاط الاقتصادي وخفض المديونية الحكومية. تشمل هذه الأولويات توسيع مساهمات القطاع الخاص، وتقديم تسهيلات ضريبية وجمركية، وتحقيق أعلى زيادة في الإيرادات الضريبية منذ عام 2005 بنسبة 38% خلال العشرة أشهر الماضية دون فرض أعباء جديدة.

- توقع تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن يشهد التضخم السنوي في مصر تسارعًا طفيفًا ليسجل نحو 14.2% خلال مايو 2025، مقارنة بـ13.9% في أبريل، مع تراجع متوقع في أسعار مجموعة الطعام والمشروبات بنحو 2% على أساس شهري.

- أظهر مؤشر مديري المشتريات (PMI) ارتفاعًا إلى 49.5 في مايو، مقارنة بـ48.5 في أبريل، مما يشير إلى تباطؤ انكماش القطاع الخاص غير النفطي واقترابه من الاستقرار.

أسواق النفط:

سجّلت أسعار النفط ارتفاعًا خلال مايو 2025، وسط تقلبات في السوق. فقد ارتفع خام برنت بنسبة 2.82% ليغلق عند 62.78 دولارًا للبرميل، في حين سجّل خام غرب تكساس الوسيط (WTI) مكاسب شهرية بلغت 1.36% ليصل إلى 59.00 دولارًا للبرميل.

بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3.1% ليصل إلى 76.99 دولارًا، مواصلًا تراجعه للشهر الثاني على التوالي. تُعزى هذه التراجعات إلى زيادة المعروض من قبل تحالف أوبك+، وتباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، وتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين

- أعلنت منظمة أوبك+ في نهاية مايو عن رفع إنتاجها بواقع 411 ألف برميل يوميًا ابتداءً من يوليو، ضمن خطة إلغاء تدريجي للتخفيضات الطوعية. الزيادة تهدف إلى استعادة الحصة السوقية لبعض الدول المنتجة التي تجاوزت حصصها، رغم استمرار ضعف الأسعار.

- أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية انخفاضًا في مخزونات الخام بمقدار 2.8 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 23 مايو، مقارنةً بتقديرات كانت تشير إلى تراجع بنحو 600 ألف برميل فقط. يعكس هذا الانخفاض الأكبر من المتوقع تحسنًا في الطلب أو تسارع وتيرة السحب من المخزونات، ليصل إجمالي المخزون إلى مستوى يقل بنسبة 6% عن متوسط الخمس سنوات لنفس الفترة.

- تسببت حرائق غابات في مناطق إنتاج الرمال النفطية بكندا في إغلاق بعض المنشآت الحرارية، مما أدى إلى انخفاض الإمدادات. وتزامنًا مع ذلك، ارتفعت أسعار النفط في بداية يونيو بنسبة تقارب 3% مع ازدياد المخاوف بشأن تعطل الإنتاج.

انخفض عدد حفارات النفط الأميركية بصورة قوية خلال الشهر، كما تراجع عدد منصات التنقيب عن الغاز الطبيعي، وفق تقرير حديث حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن). وأوضح التقرير الصادر عن شركة بيكر هيوز الأميركية، هبوط عدد حفارات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة، بمقدار 8 حفارات خلال الشهر، ليصل الإجمالي إلى 465 حفارة.

أسعار النفط الخام خلال الشهر:

سعر الشهر السابق	المصدر	سعر البرميل		التغير الشهري %	التغير منذ بداية العام %
$58.21	الأمريكي (WTI)	$	59.00	1.36%	-17.19%
$61.06	برنت (ICE BRENT)	$	62.78	2.82%	-15.89%
$63.69	سلة أوبك (OPEC Basket)	$	63.18	-0.80%	-15.30%

الأسواق العالمية:

شَهِدت الأسواق العالمية في مايو 2025 حالة من التحسّن والهدوء النسبي بعد التوترات السابقة الناتجة عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وذلك في أعقاب التوصل إلى اتفاقات بين الجانبين بشأن الرسوم الجمركية المفروضة، مما عزز من ثقة المستثمرين وأدى إلى أداء إيجابي للأسواق العالمية خلال الشهر. وعلى الرغم من هذا الهدوء، لا تزال البيئة الاقتصادية العالمية تواجه تحديات، إذ أظهرت البيانات الأميركية تباطؤاً في نمو الوظائف، حيث أضاف الاقتصاد 177 ألف وظيفة فقط في أبريل مقارنة بـ185 ألفاً في مارس، مع استمرار إشارات التباطؤ في قطاعي التصنيع والاستهلاك. في المقابل، كثّفت الصين جهودها لتحفيز اقتصادها، حيث أعلن بنك الشعب الصيني عن حزمة تيسير نقدي تضمنت خفض أسعار الفائدة الرئيسية وتقليص نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، ما سمح بضخ نحو 138.6 مليار دولار في السوق، إلى جانب خفض الفائدة على القروض العقارية ودعم قطاعات حساسة. وفي حين أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على أسعار الفائدة دون تغيير محذراً من مخاطر التضخم والبطالة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 2.8% على أساس سنوي، وقفزت طلبيات المصانع بنسبة 4.3% بدعم من قطاع الطيران. وبينما تتزايد الضغوط المالية على الولايات المتحدة، يبقى السؤال المطروح هو ما إذا كانت بوادر الهدوء بين واشنطن وبكين ستقود إلى استقرار مستدام أم ستكون مجرد هدنة مؤقتة في مسار التوترات الاقتصادية العالمية.

- تباطؤ نمو الوظائف في الولايات المتحدة بشكل طفيف في أبريل لكن آفاق سوق العمل تتجه نحو الأسوأ في وقت تزيد فيه سياسة الرسوم الجمركية من حالة الضبابية الاقتصادية. و زادت الوظائف في القطاعات غير الزراعية 177 ألف وظيفة الشهر الماضي بعد ارتفاعها 185 ألف وظيفة في مارس مارس عقب تعديل بالخفض.

- أعلنت الصين عن سلسلة واسعة من الإجراءات لدعم اقتصادها فى مواجهة تداعيات الحرب التجارية التى أطلقها الرئيس الأمريكى دونالد ترامب. وكشف محافظ البنك المركزي الصيني عن خطط لخفض أسعار الفائدة وتقليص متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك؛ بهدف توفير المزيد من السيولة وتعزيز الإقراض.

- أعلن البنك المركزي الصيني تدابير سياسية شاملة تهدف لدعم النمو الاقتصادي وسط المخاوف من تأثير الحرب التجارية مع الولايات المتحدة. وفي مؤتمر صحفي، أعلن محافظ بنك الشعب الصيني "بان قونغ شنغ" بأنه سيتم خفض معدل إعادة الشراء العكسي لأجل سبعة أيام بمقدار 10 نقاط أساس إلى 1.4% بدلاً من 1.5%، وخفض الفائدة على القروض بحوالي 10 نقاط أساس. وسيتم خفض معدل الاحتياطي الإلزامي – الذي يحدد مقدار النقد الواجب على البنوك الاحتفاظ به كاحتياطات - بمقدار 50 نقطة أساس، ما يسمح بتدفق سيولة إضافية قدرها 1000 مليار يوان (138.6 مليار دولار) في السوق. إلى جانب عزم البنك خفض الفائدة على الرهن العقاري في صندوق الادخار السكني – وهو جهة إقراض عقاري مدعومة من الحكومة – بمقدار 25 نقطة أساس، وسيتم أيضًا خفض الفائدة على القروض التي تمتد خمس سنوات لمشتري المنازل لأول مرة إلى 2.6% بدلاً من 2.85%. و أعلن المسؤولون عن تدابير لدعم تمويل قطاعات منها التكنولوجيا والعقارات، وإنشاء أداة لإعادة الإقراض بقيمة 500 مليار يوان للاستهلاك ورعاية المسنين. وبشكل تدريجي سيتم خفض مبلغ السيولة النقدية الواجب على شركات تمويل السيارات الاحتفاظ به كاحتياطي إلى الصفر بدلاً من نسبة 5% الحالية

- أعلن محافظ البنك أن البنك المركزي خفّض سعر اتفاقات إعادة الشراء العكسي "معدّل الريبو" لأجل سبعة أيام إلى 1.4% بعد أن كان 1.5%. كما أشار إلى أن البنك سيخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار نصف نقطة مئوية، من دون تحديد موعد دخول القرار حيز التنفيذ.

- قال وزير الخزانة الأمريكي "سكوت بيسنت" إن واشنطن قد تعلن عن اتفاقيات تجارية مع بعض أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. وأضاف أن الإدارة تتفاوض مع 17 شريكًا تجاريًا رئيسيًا، لكنها لم تتواصل بعد مع الصين، مشيرًا إلى أن العديد من الشركاء التجاريين قدموا عروضًا جيدة جدًا، وأن الإدارة بصدد "إعادة التفاوض" بشأنها.

- تباطأ نشاط القطاع الصناعي الأمريكي للشهر الثاني على التوالي في أبريل، مع انكماش الإنتاج والطلبيات الجديدة، لكن الاقتصاد في مجمله واصل النمو. و تراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي 0.3 نقطة إلى 48.7 نقطة في أبريل، ليظل دون مستوى 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش للشهر الثاني على التوالي. وورد في التقرير أن الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة واصل النمو للشهر الستين على التوالي باستثناء انكماشه في أبريل 2020.

- يعتزم الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، فرض رسوم جمركية جديدة على المنتجات الدوائية المستوردة إلى الولايات المتحدة في خطوة تهدف إلى تعزيز الصناعة الدوائية المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج.

- أبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة دون تغيير لكنه حذر من تزايد مخاطر ارتفاع التضخم والبطالة، مما زاد من غموض التوقعات الاقتصادية في ظل مواجهة البنك تأثير سياسات الرسوم الجمركية التي تنتهجها إدارة الرئيس دونالد ترامب.

- أصدر بنك إنجلترا قرارا بتخفيض معدل الفائدة الأساسى 25 نقطة أساس بما يعادل 0.25% ليصل إلى 4.25%، فى خطوة متوقعة تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادى فى ظل استمرار حالة عدم اليقين. ويُعد ذلك رابع تخفيض منذ بلوغ معدلات الفائدة ذروتها عند 5.25% العام الماضي، والثاني منذ بداية 2025 بعد خفض أول فى فبراير. ويسعى المركزى البريطانى إلى تخفيض التضخم إلى 2%، بطريقة تساعد على دعم النمو والتشغيل، مع تبني نهج متوسط الأجل واستشرافيًا لتحديد السياسة النقدية.

- اتفقت الولايات المتحدة والصين على خفض الرسوم الجمركية على منتجات بعضهما البعض بصورة مؤقتة، من أجل تهدئة التوترات التجارية بينهما ومنحهما مهلة تمتد ثلاثة أشهر لحل خلافاتهما. ووفقًا لبيان مشترك صدر في جنيف، تخفض الولايات المتحدة التعريفات على السلع الصينية من 145% إلى 30% لمدة 90 يومًا، وفي نفس الفترة تقلل الصين الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية من 125% إلى 10%

- قالت مصادر إن الصين ألغت الحظر الذي فرضته على تسلم شركات الطيران لطائرات «بوينغ»، وذلك بعد التوصل لهدنة في الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

- ارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في أبريل بأقل من المتوقع للشهر الثالث، مما يُشير إلى ضغوط تضخمية محدودة عرضة للتزايد مع تطلع الشركات إلى تمرير تكلفة الرسوم الجمركية الأعلى للمستهلكين. مؤشر أسعار المستهلكين،

باستثناء أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة، ارتفع 0.2% مقارنةً بشهر مارس، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل الصادرة يوم الثلاثاء. وبالمقارنة مع أبريل من العام الماضي، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي بنسبة 2.8%، دون تغيير عن الشهر السابق.وصعد مؤشر أسعار المستهلكين الإجمالي بنسبة 0.2%، وارتفع 2.3% على أساس سنوي.

- نما اقتصاد المملكة المتحدة بأكثر من المتوقع في الربع الأول، في دفعة قوية لحكومة حزب العمال التي كافحت لإنعاش النمو منذ توليها السلطة في يوليو. وأفادت بيانات مكتب الإحصاء الوطني نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7% في الفترة من يناير حتى مارس، بعد نموه الطفيف البالغ 0.1% في الربع السنوي الأخير من 2024، في حين كان متوقعًا نموه 0.6%.

- خفضت وكالة "موديز"، التصنيف الائتماني للولايات المتحدة بمقدار درجة واحدة، مشيرةً إلى العبء المالي الذي تواجهه الحكومة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. وقالت وكالة التصنيف الائتماني في بيان: "يعكس هذا التخفيض على مقياسنا المكون من 21 درجة، الزيادة في الدين الحكومي ونسب مدفوعات الفائدة على مدى أكثر من عقد، لتبلغ مستويات أعلى بكثير من مستويات الدول ذات التصنيف المماثل". وبناءً عليه قررت الوكالة خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة إلى مستوى "Aa1" من "AAA".

- ارتفع التضخم في المملكة المتحدة بأكثر من المتوقع خلال أبريل ليسجل أعلى مستوياته في حوالي 15 شهرًا، مع ارتفاع فواتير المياه ومجموعة من التكاليف الأساسية. وحسب بيانات مكتب الإحصاءات الوطني ، ارتفعت أسعار المستهلكين بوتيرة سنوية قدرها 3.5% في أبريل، في حين كان متوقعًا زيادتها 3.3%، بعدما زادت بوتيرة 2.6% في مارس.أما عن التضخم الأساسي – الذي يستبعد البنود الأكثر تذبذبًا مثل الغذاء والطاقة – فتسارع إلى 3.8% على أساس سنوي في أبريل، بعدما بلغ 3.4% في مارس.

- انكمش النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو لأول مرة منذ خمسة أشهر، مع تراجع ثقة الأعمال إلى أدنى مستوى لها في 19 شهرًا، وانخفاض نشاط الخدمات لأول مرة منذ نوفمبر الماضي. وبحسب القراءة الأولية ضمن مسح لـ"ستاندرد آند بورز جلوبال"، انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب خلال مايو إلى 49.5 نقطة، من قراءة الشهر السابق البالغة 50.4 نقطة، ليتراجع دون مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش. وتراجع مؤشر مدير المشتريات الخدمي إلى 48.9 نقطة خلال الشهر الجاري، من قراءة أبريل البالغة 50.1 نقطة، وهو أدنى مستوى لنشاط قطاع الخدمات في 16 شهرًا، خلافًا لتوقعات رجحت تسجيله 50.4 نقطة.بينما ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي هذا الشهر عند 49.4 نقطة من قراءة أبريل البالغة 49 نقطة، متجاوزًا توقعات رجحت زيادته إلى 49.2 نقطة، ليسجل القطاع أعلى مستوى في 33 شهرًا . وأظهرت البيانات تراجع الإنتاج في ألمانيا خلال مايو، بعد 4 أشهر متتالية من النمو، لتنضم بذلك إلى فرنسا في منطقة الانكماش، حيث شهدت الأخيرة انخفاضًا في النشاط الاقتصادي للشهر التاسع على التوالي.

- انكمش الاقتصاد الأمريكي في القراءة الثانية للربع الأول من العام الجاري بأقل من التوقعات، مع ارتفاع الواردات وانخفاض الإنفاق الحكومي. وأظهرت بيانات انكماش الناتج المحلي الإجمالي -المقوم بالأسعار الحقيقية- للولايات المتحدة بنسبة 0.2% على أساس سنوي في الربع الأول، أقل من التقديرات الأولية البالغة 0.3%. وفي حين جاءت القراءة الثانية أقل من توقعات المحللين البالغة انكماشًا بنسبة 0.3%، وذلك بعد نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.4% في الربع الأخير من العام الماضي.

- ارتفع عدد الطلبات المقدمة للحصول على إعانة البطالة في الولايات المتحدة بما يتجاوز التوقعات، ضمن تداعيات زيادة حالات التسريح بسبب حالة عدم اليقين الاقتصادي، حيث ينتهج الرئيس "دونالد ترامب" سياسة تجارية صارمة.وكشفت بيانات وزارة العمل الأمريكية عن ارتفاع عدد طلبات إعانة البطالة الأولية بمقدار 14 ألف طلب مقارنة بمستوى الأسبوع السابق، الذي تم تعديله بالخفض بمقدار ألف طلب، ليصل إلى 240 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 24 مايو، في حين كان متوقعًا أن ترتفع الطلبات بمقدار 3 آلاف طلب.

مؤشرات الأسواق العالمية خلال الشهر:

سعر المؤشر للشهر السابق	المؤشر	سعر المؤشر	التغير الشهري %	التغير منذ بداية العام %
40,669	داو جونز (Dow Jones)	42,270	3.94%	-0.64%
17,446	ناسداك (NASDAQ)	19,114	9.56%	-1.02%
5,569	ستاندرد اند بورز (S&P 500)	5,912	6.15%	0.51%
8,495	فاينانشال تايمز (FTSE 100)	8,772	3.27%	7.33%
7,594	كاك 40 (CAC 40) الفرنسي	7,752	2.08%	5.03%
22,497	داكس (DAX) الألماني	23,997	6.67%	20.53%
36,045	نيكاي 225 (Nikkei 225)	37,965	5.33%	-4.84%
3,279	شانغهاي الصيني (SSE)	3,347	2.09%	-0.13%

أداء السوق خلال الفترة القادمة

من المرتقب أن يواجه السوق المالي الكويتي فترة من الهدوء النسبي ما لم يتم تنفيذ إصلاحات اقتصادية جديدة تُعيد الزخم إلى حركة التداول. فالمحفزات التي دعمت الأداء الإيجابي في الأشهر الماضية، وعلى رأسها إقرار قانون الدين العام، كانت ذات أثر واضح في رفع ثقة المستثمرين وتحفيز المؤسسات المالية على إعادة النظر في خطط التمويل والاستثمار. هذا القانون، الذي يسمح للحكومة بإصدار أدوات دين تصل إلى 30 مليار دينار كويتي، يعزز قدرة الدولة على تمويل مشاريع استراتيجية دون استنزاف الاحتياطيات، ما يوفر أساساً أكثر استدامة للنمو الاقتصادي ويُعيد التوازن للمالية العامة .كذلك، فإن قانون الرهن العقاري يحمل تأثيرات مباشرة على قطاع البنوك عبر توسيع قاعدة الإقراض وزيادة الطلب على التمويل العقاري، بالإضافة إلى تأثيراته غير المباشرة على قطاع الإنشاءات والعقار من خلال تحفيز الطلب على الوحدات السكنية والتجارية. هذه القوانين، في حال تفعيلها الكامل وتطبيقها بكفاءة، يمكن أن تُحدث نقلة نوعية في بيئة الاستثمار المحلية، لكن أي تأخير في التنفيذ سيُبقي السوق في حالة من الترقب والحذر .من جانب آخر، فإن إطلاق سوق أدوات الدين (fixed income) وصناديق المؤشرات (ETFs) والمقرر في يوليو 2025 يمثل خطوة بنيوية مهمة في تطوير البنية التحتية للأسواق المالية. أدوات الدين ستُسهم في جذب فئات جديدة من المستثمرين الباحثين عن عوائد ثابتة ومخاطر منخفضة، في حين أن صناديق المؤشرات ستزيد من كفاءة السوق وتُحسن مستويات السيولة والشفافية، خاصة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات الأجنبية .ومع إغلاق النصف الأول من العام، تتركز الأنظار الآن على نتائج الربع الثاني للشركات المدرجة. من المرجح أن تكون النتائج متفاوتة، حيث ستستفيد بعض الشركات من تحسن النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، في حين قد تتأثر شركات أخرى بتقلبات أسعار السلع، أو ارتفاع تكلفة التمويل، أو تحديات هيكلية داخلية. وبالتالي، فإن الفترة القادمة ستكون حاسمة في تحديد اتجاه السوق، ما بين سيناريو مواصلة الصعود في حال توفر محفزات جديدة، أو دخول في موجة تصحيح إذا طغت حالة الحذر وانخفضت شهية المخاطرة.

تنويه

تم إعداد هذا التقرير وإصداره من قبل شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك (المركز)، الذي يخضع لتنظيم بنك الكويت المركزي. والهدف من إصدار هذا التقرير هو توزيعه بغرض نشر معلومات عامة فحسب، ولا ينبغي تفسيره بصفته عرضاً لشراء أو بيع أو تقديم عروض أو دعوات لشراء أو بيع أية أوراق مالية أو المشاركة في أية إستراتيجية للتداول في أي نطاق قانوني أيا كان.

لقد تم الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية التي يشملها هذا التقرير من مصادر نعتقد في صدقيتها، ولكن لا يتسنى لنا إصدار أي تعهد أو كفالة بشكل صريح أو ضمني لجهة دقة أو تكامل تلك المعلومات أو البيانات، وعليه فلا يجب التعويل عليها من هذا المنطلق. وتمثل الآراء والتقديرات والتوقعات التي ينطوي عليها هذا التقرير الرأي الحالي لمعد التقرير كما في تاريخ إصداره. ومن ثم فليس بالضرورة بمكان أن تعكس تلك الآراء والتقديرات والتوقعات رأي المركز، وعليه، فهي عرضة للتعديل دون إشعار سابق. بالإضافة إلى ذلك فليس على المركز أي التزام بإجراء تحديث أو تعديل أو تغيير على هذا التقرير أو إبلاغ قارئ التقرير حال إجراء أية تعديلات عليه أو على أية آراء أو توقعات أو تنبؤات أو تقديرات شملها هذا التقرير، أو حال حدوث أي تغيير أو إن حدث أن صارت أي من تلك الأمور غير دقيقة لاحقاً أو إذا تم سحب البحث عن الشركة الخاضعة له.

ولا يأخذ هذا التقرير بالحسبان أية أهداف استثمارية محددة أو مركز مالي معين أو احتياجات بعينها لأي شخص بعينه ممن يتلقون هذا التقرير. ونحث المستثمرين على الاستعانة بالمشورة فيما يتصل بمدى ملائمة الاستثمار في الأوراق المالية أو الاستراتيجيات الاستثمارية التي يناقشها أو يوصي بها هذا التقرير، مع تفهم أن الإفادات التي تتعلق بالفرص المستقبلية قد لا يتم إدراكها. وعلى المستثمرين ملاحظة أن الدخل المتحصل من هذه الأوراق المالية، إن وجد، قد يكون متذبذباً وأن سعر أو قيمة كل ورقة مالية قد يرتفع أو ينخفض. ومن ثم ينبغي أن يتمتع المستثمرون بالقدرة على والرغبة في قبول فقدان استثماراتهم سواءً كلها أو جزء منها. وعليه، فقد يتلقى المستثمرون أقل من أصل ما استثمروه. والأداء السابق هو أداء تاريخي ولا ينبئ بالضرورة بالأداء المستقبلي.

ولا تسعى شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك (المركز) إلى الدخول في أي نشاط أعمال بما في ذلك صفقات الاستثمار المصرفي مع الشركات التي يغطيها هذا التقرير البحثي. ومن ثم، ينبغي أن يكون المستثمرين على وعي بأنه قد يكون هناك تعارض في المصالح مع الشركة مما قد يؤثر على موضوعية هذا التقرير.